الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5.820.94
بتغير قدره
3.4
-0.06%

برميل النفط الكويتي يرتفع 1,07 دولار

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 1,07 دولار في تداولات امس الأول الثلاثاء ليستقر عند مستوى 89,32 دولارا للبرميل مقارنة بـ 88,25 دولارا في تداولات يوم الاثنين الماضي. واستمر ارتفاع أسعار النفط الخام امس في ظل استمرار توقف إنتاج النفط الخام بخليج المكسيك بسبب العاصفة الاستوائية حيث يسهم خليج المكسيك في نحو 29٪ من إنتاج الولايات المتحدة الأميركية (اكبر مستهلك للطاقة في العالم). ومن المتوقع ان تتراجع أسعار النفط الخام في الأيام المقبلة بعد ان اظهر التقرير الاسبوعي لمعهد البترول الأميركي في وقت متأخر امس ان مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام زادت الاسبوع الماضي.

بعضها حققت بعض الاشتراطات وبعضها فشلت تماماً

انتهاء مهلة «هيئة الأسواق» لـ 8 شركات مهددة بالشطب وسط توقعات بشطب 5 منها

انتهاء مهلة «هيئة الاسواق» لـ 8 شركات لتعديل أوضاعها اليوم

تنتهي اليوم فعليا المهلة الممنوحة من هيئة أسواق المال لـ 8 شركات مهددة بالشطب من سوق الكويت للأوراق المالية، علما أن المهلة القانونية لتعديل الأوضاع المالية لهذه الشركات هي 30 يونيو من الشهر الجاري الموافق يوم السبت المقبل وهو يوم عطلة أسبوعية، أي أن الشركات التي لم تتمكن اليوم من تقديم كل ما طلبته منها هيئة أسواق المال ستكون في حكم المشطوبة من البورصة الكويتية.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان هناك 3 شركات قطعت شوطا كبيرا في طريق استكمال إجراءات تعديل أوضاعها التي تختلف من شركة لأخرى، مشيرة الى ان هناك شركات نجحت في تحقيق بعض اشتراطات هيئة الأسواق ولكنها لم تستطع حتى الآن من استكمال باقي الاشتراطات وهو ما يجعلها عرضة للشطب بموجب المادة 25 من القرار رقم 3 من القانون رقم 7 لسنة 2010 والتي تقضي بإلغاء أي ورقة مالية تجاوزت مدة إيقافها عن التداول فترة تزيد على 6 أشهر، مشيرة الى ان هناك شركات فشلت في تحقيق أي شرط من اشتراطات هيئة الأسواق.

ولفتت إلى أن شركة بيت الأوراق المالية تعد الشركة الوحيدة حتى الآن التي تمكنت من إرسال كل متطلبات هيئة الأسواق منها إلى إدارة سوق الكويت للأوراق المالية في شكل كتب رسمية تمهيدا لإطلاع هيئة الأسواق عليه، وهي تتمثل في اجتماع الجمعيتين العموميتين للعامين الماليين 2010 و2011 وذلك قبل انقضاء المهلة في 30 يونيو الجاري، وبالتالي فإن شركة بيت الأوراق لن تكون حسب المصادر من الشركات التي سيتم شطبها.

«بيت الأوراق» المالية تمكنت من إرسال كل متطلبات «أسواق المال» لتعديل أوضاعها

توقعات بلجوء عدد من الشركات الاستثمارية للجنة الشكاوى في «أسواق المال» خلال المرحلة المقبلة

اشتراطات هيئة الأسواق

وتعد أبرز اشتراطات هيئة أسواق المال للشركات الثماني وهي المستثمر الدولي، والمسار للإجارة والاستثمار، وأعيان للإجارة والاستثمار، والمدار للتمويل والاستثمار، وبيت الأوراق المالية، ومجموعة عارف الاستثمارية، ونور للاستثمار المالي، والمشروعات الكبرى العقارية «جراند»، هي زيادة رؤوس أموال الشركات إلى 15 مليون دينار كحد أدنى، وإطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة وتقديم ما يثبت عملية الإطفاء، وبتقديم البيانات المالية الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وما سبقها من بيانات مالية لم تقدم، بالإضافة إلى انعقاد الجمعيات العمومية العادية وغير العادية لهذه الشركات، وبما أن الوقت المتبقي لم يعد كافيا لانعقاد الجمعيات العمومية لهذه الشركات، فإنه من المتوقع ان تشمل قائمة الشركات المشطوبة من البورصة الكويتية شركات جديدة وذلك بعد أن قامت هيئة الأسواق بشطب 9 شركات من قبل وهي المجموعة الدولية للاستثمار، والخطوط الوطنية الكويتية، والصفاة العالمية القابضة (صفاة عالمي)، وفيلا مودا، والأبراج القابضة، والخليجية الدولية للاستثمار (غلف انفست)، كما قامت هيئة اسواق المال بشطب شركة منا القابضة في منتصف ابريل الماضي كونها فشلت في تعديل أوضاعها قبل 31 مارس الماضي، في حين قررت هيئة أسواق المال عدم إلغاء إدراج الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار بعد نجاح الشركة في تعديل أوضاعها.

ومن المتوقع ان تشهد المرحلة المقبلة لجوء عدد آخر من الشركات الكويتية التي يغلب على ادائها النشاط الاستثماري الى لجنة الشكاوى والتظلمات بهيئة أسواق المال كما حدث من أكثر من شركة تم شطبها من قبل وفي مقدمة هذه الشركات دار الاستثمار والتي رغم قبول تظلمها من قبل اللجنة في أبريل الماضي، إلا أنها لم تتمكن من إلغاء قرار هيئة الأسواق بشطبها من البورصة.

وبات في حكم المؤكد ان الشركات التي تم شطبها من قبل والتي سيتم شطبها خلال الأيام القليلة المقبلة ستحتاج الى اتباع الشروط الجديدة للإدراج التي أقرتها هيئة أسواق المال بموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 في حال رغبت في عودة تداول أسهمها في البورصة الكويتية.

● شريف حمدي

«كيوتل» تقدمت بسعر 2,6 دينار للسهم لشراء حصة «هيئة الاستثمار» في «الوطنية للاتصالات»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان العرض الذي تقدمت به «كيوتل» لشراء حصة الهيئة العامة للاستثمار البالغة 23,54٪ وحصة باقي المساهمين يتراوح ما بين 2,450 دينار و2,600 دينار للسهم، مشيرة إلى ان الصفقة ستتم من خلال مزاد ووفقا للشروط والضوابط التي وضعتها هيئة اسواق المال في عمليات الاستحواذ.

ووفقا لعرض «كيوتل» الذي أعلنت عنه لشراء باقي حصة المساهمين في الشركة فقد قدرت المصادر القيمة الإجمالية للصفقة بنحو 614 مليون و680 ألف دينار بما يعادل حوالي 2,1 مليار دولار وذلك لشراء نحو 236,415,561 سهما، بالسعر المرجح البالغ 2,6 دينار للسهم لتصبح أولى الصفقات المليارية التي تتم منذ بداية العام الحالي.

وفي السياق ذاته اعلنت شركة كيوتل في بيان رسمي لها امس عن تقدمها بمستند عرض لاعتماده من هيئة أسواق المال، والذي قد يؤدي إلى عرض للاستحواذ على باقي الاسهم المصدرة لشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة، التي لا تملكها كيوتل حاليا، علما بأن ملكيتها الحالية في الشركة تقدر بنحو 52,5٪ . وافادت بأن العرض يتوافق مع استراتيجية كيوتل لتبسيط هيكلية المجموعة في الوقت الذي تقدم فيه عرضا مغريا للأقلية من المساهمين حيث يخضع هذا العرض لموافقة الجهات التنظيمية المعنية.

2,1 مليار دولار قيمة شراء 47,5٪ من أسهم الشركة لتصبح أولى الصفقات المليارية منذ بداية العام

وقد أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية قرارا بتعليق التداول بسهم الوطنية للاتصالات إلى حين الانتهاء من مراجعة مستند العرض، إلى ان يتم الإعلان عن أي مستجدات في الوقت المناسب.

من جانب اخر، افادت مصادر بأن الصفقة ستشكل قوة كبرى لشركة كيوتل في سوق الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا باعتبار ان الوطنية للاتصالات واحدة من الشركات الناجحة والطموحة في مجال تشغيل الاتصالات في المنطقة، ولاسيما انها واحدة من أكثر مشغلي شبكات الاتصالات تطورا في المنطقة، لما لديها من إيرادات مستمرة يتم تحصيلها من خلال عدة خدمات راقية، مبينة أن الصفقة ستمثل عمقا وقيمة كبيرين لشركة كيوتل، كما ستضيف مزيدا من التغطية والمهارات لأعمالها واستثماراتها المتوسعة في كل من اندونيسيا وسنغافورة وعمان والعديد من دول المنطقة لاسيما قطر.

واضافت ان خطوة كيوتل القطرية تعتبر مهمة في مسيرتها نحو تحقيق رؤيتها وتطلعاتها لتكون ضمن أكبر عشرين شركة اتصالات بحلول عام 2020م، كما تتوافق أيضا مع سياستها الاستثمارية الخاصة بالاستحواذ، بعد ان خطت خطوات سريعة وجدية نحو هذه الصفقة.

الجدير بالذكر أن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، قامت بإنجاز صفقة، تمثلت ببيع ما نسبته 51٪ من الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة، لمصلحة شركة «كيوتل» خلال عام 2007 .

● محمود فاروق

اعلانات البورصة

«بيتك» يحقق 7,6 ملايين دينار ربحا من تخارجات عقارية

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) بأن البنك قام بتخارجات عقارية من إحدى شركاته التابعة والمملوكة بنسبة 100٪ (بيتك العقارية)، مما أدى الى تحقيق إجمالي مبيعات بقيمة 47,6 مليون دينار وصافي ربح مقدر بـ 7,6 ملايين دينار، وستنعكس تلك الأرباح على ميزانية بيت التمويل الكويتي خلال عام 2012.

تشكيل مجلس إدارة «نور»

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن شركة نور للاستثمار المالي أفادته بأنه بناء على اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة في 25 يونيو والذي تم فيه انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة فقد تم تشكيل مجلس الإدارة ليصبح على النحو التالي: عبداللطيف عبدالله العصفور رئيس المجلس والعضو المنتدب ممثلا عن مجموعة الصناعات الوطنية القابضة وعبدالغني محمد صالح بهبهاني نائب الرئيس ممثلا عن شركة التخصيص القابضة وعضوية كل من الشيخ خليفة علي الخليفة الصباح ممثلا عن شركة اللؤلؤة الوطنية القابضة وفيصل عبدالعزيز النصار ممثلا عن الشركة الوطنية المشتركة للمشاريع الصناعية ورياض سالم الادريسي ممثلا عن شركة الدرة الوطنية العقارية.

«إياس» تربح 3,6 ملايين دينار

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن مجلس إدارة شركة اياس للتعليم الأكاديمي والتقني اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة الـ 9 أشهر المنتهية في 31 مايو 2012 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بلغت 3,6 ملايين دينار ما يعادل 33,32 فلسا للسهم، مقارنة مع تحقيق الشركة لأرباح بلغت 3,8 ملايين دينار ما يعادل 35,08 فلسا للسهم خلال الفترة المقارنة من العام الماضي. وذكرت الشركة ان تقرير مراقبي الحسابات يحتوي على: «تم تدقيق البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 2011/8/31 من قبل مراقبي حسابات آخرين الذين عبروا عن رأي متحفظ حول هذه البيانات المالية نتيجة محدودية نطاق تدقيق الاستثمار في الشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية وحصة الشركة في نتائج الشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية نظرا لعدم توافر البيانات المالية المدققة للشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية للسنة المنتهية في 2011/8/31 ومنذ ذلك الحين، حصلت الشركة على البيانات المالية المدققة للشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية للسنة المنتهية في 2011/8/31، كما ان النتائج المحاسبية لم تختلف بشكل جوهري عن البيانات المالية المدققة للشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية.

وتمت مراجعة المعلومات المالية للشركة لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 2011/5/31 من قبل مراقبي حسابات آخرين الذين عبروا عن استنتاج متحفظ حول هذه المعلومات المالية لعدم المحاسبة عن نتائج الشركة المستثمر بها المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 2011/5/31 نظرا لعدم توافر أي معلومات مالية.

أكدوا لـ «الأنباء» على أن السوق يتعطش لتشريعات جديدة وبيئة أعمال أكثر جاذبية

اقتصاديون: قانون هيئة الأسواق ونظام البورصة لا يكفيان لجذب الاستثمار الأجنبي

في الوقت الذي تشهد فيه أغلب أسواق المال الخليجية والعربية جذبا للأموال الأجنبية، نجد ان البورصة الكويتية غير جاذبة للأموال الأجنبية بل انها غير قادرة حتى على جذب الأموال الوطنية لأسباب عديدة أهمها عدم الاستقرار السياسي الذي يخيم على البلاد منذ فترة طويلة وكذلك تدهور الوضع المالي للعديد من الشركات المدرجة فضلا عن شعور الأوساط الاستثمارية والاقتصادية بعدم وجود رؤية واضحة للمشاريع التنموية التي كان يعول عليها القطاع الخاص للخروج من أزمته في الوقت الذي قامت فيه معظم الحكومات الخليجية بضخ أموال ضخمة سواء بشكل مباشر في أسواقها المالية أو من خلال المشاريع التنموية منذ بداية الأزمة العالمية.

ومنذ عام 2010 يشهد السوق الكويتي تطورات تنظيمية وتشريعية وهيكلية توجت بإنشاء هيئة أسواق المال ثم مؤخرا بإعادة تصنيف القطاعات واتباع نظام التداول الجديد في البورصة سعيا الى بلوغ مستوى الأسواق المتقدمة وخطوة نحو دعم الشفافية والافصاح التي يتوق اليها كل من المستثمر المحلي والأجنبي، من هذا المنطلق توجهت «الأنباء» بالسؤال الى مجموعة من الاقتصاديين حول

صالح السلمي

د.علي البحر

محمد الهاجري

حجاج بوخضور

مدى جاذبية السوق الكويتي للاستثمار الأجنبي في ظل اقرار قانون هيئة أسواق المال ونظام التداول الجديد.

في البداية قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستشارات المالية الدولية «ايفا» صالح السلمي ان سوق المال يمثل قطاعا حيويا ومهما في الاقتصاد الكويتي لاسيما انه يعكس الصورة العامة للنشاط الاقتصادي المحلي، مشيرا الى انه بحاجة إلى تشريعات مرنة وجاذبة.

ولفت إلى أن قانون هيئة الأسواق داعم ومساعد لجلب الاستثمار الأجنبي مستدركا بقوله انه لا يكفي داخل ساحة اقتصادية متعطشة لسن العديد من القوانين وتطوير القوانين الموجودة وجعلها مواكبة للتطورات الاقتصادية.

وأفاد بأنه توجد وجهات نظر متباعدة حول قانون هيئة الأسواق يجب أن تتقارب ويتفق حولها لتكون الجهود متكاملة ومتضافرة وتصب في خانة واحدة من اجل المصلحة العامة ومن اجل جعل السوق أكثر جاذبية.

وأشار إلى أن أي مستثمر أجنبي أول ما يسأل عنه للولوج في أي سوق هي التشريعات ومدى مرونتها وحفظها لحقوق التخارج، مؤكدا في ذات الإطار على ضرورة وضع خطوات ملموسة للحد من البيروقراطية الموجودة في بيئة الأعمال الصناعية وتطوير القطاع إداريا وفنيا خلال فترة محددة وتسهيل الدورة المستندية وتبسيطها وإصدار قوانين وتشريعات ذات الصلة بالشأن الاقتصادي، مبينا انه حان الوقت للعمل الحثيث على إصدارها وتطبيقها.

من جانبه، قال المدير العام لشركة الكويت للتأمين د.علي حمد البحر ان إعادة تصنيف قطاعات السوق وإعادة توزيع الشركات المدرجة وفق معايير التصنيف العالمية تعد من أهم خطوات إصلاح السوق وذلك بإعادة هيكلة قطاعاته وبالتالي الارتقاء ببورصة الكويت إلى مستوى الأسواق المتقدمة، مشيرا إلى أن النظام الجديد للتداول سيساهم في تصحيح مسار التداول وسيمكن المستثمر من المقارنة بين الشركات ذات الأنشطة التشغيلية المتقاربة وكذلك مع القطاع المدرجة ضمنه.

وأضاف أن الشفافية والوضوح تمثلان محفزات للمستثمر الأجنبي للدخول في السوق، مؤكدا على ضرورة أن تكون التشريعات واضحة ومواكبة لتغيرات السوق.

ولفت البحر إلى أن المستثمر الأجنبي دائم البحث عن مصلحته والعوائد المتوقعة من أي مشروع لذلك تكون التشريعات والاستقرار على رأس قائمة أي دراسة لدخول أي سوق.

وشدد البحر على عملية الرقابة ومرونة التشريعات والبعد عن البيروقراطية لغاية توطين الرأسمال المحلي وجذب الرأسمال الأجنبي.

ولفت الى أن القوانين والتغييرات التي سجلتها الساحة الاقتصادية بداية من سن قانون سوق المال إلى غاية إرساء نظام التداول الجديد لا تعد كافية ويجب أن تكون مرفقة بتشريعات أخرى تشجع على ضخ السيولة داخل السوق الكويتي وتفعيل مشاريع التنمية التي ستعمل على استقطاب الشركات الأجنبية.

وقال البحر ان المهم أن تكون جميع تشريعات هيئة أسواق المال تصب في مصلحة المستثمر، معربا عن أمله في أن يتعاون الجميع مع مفوضي هيئة السوق لتحقيق الأهداف المنشودة للمصلحة العامة وبما يحمي مصالح الجميع، ولجعل سوق الكويت للأوراق المالية سوقا جاذبا لرؤوس الأموال الأجنبية.

فيما رأى رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب محمد الهاجري أن هيئة سوق المال صدرت بقانون مشوه وتمارس أعمالها بما يخالف قراراتها، مشيرا إلى أن الأوضاع الاقتصادية منوطة بـ «الهيئة» ولم تتغير أو حتى تتطور إلى الأفضل قائلا: «لا طبنا ولا غدا الشر».

وأشار الهاجري الى أن الربكة السياسية أثرت على الوضع الاقتصادي العام وأن سوء التشريع المرتبط بقانون الخصخصة وقانون الرهن العقاري ارتبط بتشريعات غير منطقية أضرت بالاقتصاد الكلي وأفرزت خللا هيكليا وخلقت بيئة منفرة للاستثمار.

وقال الهاجري ان نظام التداول الجديد كان يفترض أن يطبق بالتوازي مع النظام السابق لحين فهمه وتجربته قبل تطبيقه لأنه أتى بالأثر العكسي على التداول وأضر بعملية الاقفالات مما اثر على عملية تقييم السوق.

وأفاد الهاجري بأنه لا توجد خطوات فعلية لتغيير الوضع الاقتصادي وقانون الهيئة ونظام التداول الجديد أثرهم عكسي على السوق، لافتا إلى أن الوضع الاقتصادي العام ازداد سوءا في ظل انعدام مؤشرات ملموسة لمشاريع تنموية تنهض بالبلد وتحرك عجلة الاقتصاد.

أما الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور فرأى أن مكونات الاقتصاد الكويتي القائمة على الإنفاق الاستهلاكي ليست جاذبة للاستثمار، مشيرا إلى أن البورصة تعاني من فقدان شركات قائمة على النشاط التشغيلي.

وأفاد في ذات السياق بأن معظم الشركات المدرجة في السوق تداولاتها أساسها محافظ استثمارية لأسهم شركات.

وقال ان جذب الاستثمار الأجنبي لن يتم في ظل بيئة اقتصادية تعاني الكثير من الاختلال مؤكدا على أن أهم خلل يجب معالجته هو التشريعات الخادمة لقاعدة الاقتصاد الكلي.

وأكد على ضرورة أن تحرص الكويت على تقديم التشريعات التي تسهم بشكل فاعل في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد وتقوم بتحريك عجلة التنمية التي أوقفتها المهاترات السياسية، مطالبا بالابتعاد ما أمكن عن تأزيم الأوضاع وعرقلة عمل الوزارات.

وختم بقوله ان قانون هيئة الأسواق والنظام الجديد للتداول لا يمكن أن يكونا من المحفزات لجعل السوق الكويتي جاذبا للاستثمار في ظل الخلل الهيكلي الذي يعانيه الاقتصاد الكويتي.

● منى الدغيمي